

البراك: «المركزي» متحفظ في إعطاء لجنة «الإيداعات» معلومات



مسلم البراك

أكد رئيس لجنة التحقيق في قضية الإيداعات المليونية النائب مسلم البراك أن البنك المركزي متحفظ في إعطاء اللجنة المعلومات والبيانات الدقيقة حول هذه القضية، مضيفاً أن بداية التحقيق مع مسؤولي البنك غير مشجعة.

وقال البراك عقب اجتماع اللجنة مساء السبت، حيث امتدت أعمالها حتى منتصف الليل أن مسؤولية رئيس الوزراء السابق حول هذه القضية لم تتحدد بعد فاللجنة ما زالت في طور التحقيق، مشيراً إلى أن اللجنة إذا استمرت حجب المعلومات عنها فستضطر إلى انتداب أعضاء منها إلى البنك المركزي.

وأوضح البراك: لقد اجتمعنا مع جهتين وكان اللقاء الأول مع رئيس تحرير جريدة «القبس» وليد النصف باعتبار أن جريدة «القبس» هي أول من فجر قضية الإيداعات المليونية لبعض أعضاء مجلس الأمة، مشيراً إلى أن هذه الإيداعات تزيد وتترتها بشكل جعل البنوك تقوم بإعطاء النيابة العامة من خلال بعض البلاغات.

ولفت البراك إلى أن اللجنة وجهت عددا من الأسئلة إلى النصف وكانت إجاباته وأقية حول بدايات الكتابة عن هذا

الخبر وتطرق أيضا إلى حجم الضغوط التي مورست على «القبس» وأشارت إليها في 27 ديسمبر الماضي بشكل تفصيلي، مشيراً إلى أنه تم الاتفاق على أن يكون هناك اجتماع آخر إذا استدعى الأمر أو إذا كانت هناك أي معلومات يرغب النصف في إضافتها إلى إفادته.

وقال البراك أن الاجتماع الثاني للجنة كان مع ممثلين عن البنك المركزي، لافتاً إلى أن هناك طرفاً مسؤولاً وهو نائب رئيس وحدة التحريات المسؤولة عن هذه القضية. وبين البراك أنه كان من الواضح أن هناك تعليمات أعطيت بعدم التوسع في الإجابات، وكانت الإجابات متبورة وغير واضحة ومضطربة.

وأشار البراك إلى أن مسؤولي البنك حاولوا المطالبة ببعض الوقت حول قضايا محددة للوصول إليها، لافتاً إلى أنه هذا الوضع غير إفسادت أمام اللجنة بأنها غير مسؤولة عن قضية الإيداعات لا من قريب ولا من بعيد، ولكنها مسؤولة عن هذه السحوبات النقدية لمؤسسات ووزارات الدولة وديوان الرئيس وطلبنا أن تتيبنا عن طبيعة هذه السحوبات وتواريخها وأيضاً مسؤوليتها عن الحوادث التي تمت وأرسلت إلى أعضاء 2009

وهو نطاق تحقيق اللجنة عن الفترة من الأول من أبريل 2009 وحتى حل مجلس الأمة السابق في ديسمبر 2011.

وقال البراك: لم تكن البيانات موجودة وطلبنا تزويد اللجنة بها بشكل تفصيلي خلال أسبوع، وأن تكون مكتوبة.

وأضاف البراك: طلبت جميع التحريات من نائب مسؤول وحدة التحريات والرقابة المالية بالبنك المركزي عبد الحميد العوضي باعتباره المسؤول عن كل الإيداعات النقدية وطلبنا معلومات دقيقة حول هذا الأمر وطلب مهلة وأكد للجنة أن هناك مجموعة من البلاغات وصلت من النيابة اليهم وقاموا بدورهم بجمع معلومات إضافية تتعلق بإيداعات النواب من 2006 وحتى حل مجلس الأمة السابق دون أن يعطوا مبرراً لماذا اختاروا البداية من 2006.

وقال البراك أن مسؤولي البنك المركزي لم يزودوا اللجنة بآية بيانات وكان من المفترض أن يأتيوا بها باعتبار أن هذه لجنة تحقيق في الإيداعات. وأكد البراك أن البنك المركزي لديه نوع من التحفظ من خلال الإفادة المضطربة والمتبورة وهذا الأمر لا يتناسب مع طبيعة التحقيق وسرعة الوصول للمعلومة.

اليحيى لوزير الداخلية: هل هناك برامج لتحسين أداء المؤسسات الإصلاحية؟



فيصل اليحيى

تمهيدا لإدماجهم بالمجتمع بعد قضاء مدتهم. لذا يرجى الافادة بالتالي: هل هناك برامج مقترحة لتطوير وتحسين الاداء في المؤسسات الإصلاحية؟ إذا كانت موجودة فيرجى الافادة عما تم تطبيقه منها والجدول الزمني لتنفيذها جميعا، كما يرجى تزويدي بنسخة عن هذه البرامج.

قدم النائب فيصل اليحيى سؤالاً للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحسود جاء فيه: حيث أن تطوير وتحسين الاداء في المؤسسات الإصلاحية تعتبر من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وبمدي قدرة هذه المؤسسات على القيام بدورها في تأهيل الأشخاص المودعين فيها

مطيع لإنشاء مركز شباب في ضاحية علي صباح السالم



احمد مطيع

مركز شباب في منطقة ضاحية علي صباح السالم تتوافر به كل الامكانيات لممارسة الرياضة على ان يزود بمركز ثقافي متكامل يضم أنشطة ثقافية من مكتبة عامة ومركز لدراسات الكمبيوتر ورعاية اجتماعية وثقافية ودينية.

قدم النائب احمد مطيع اقتراحا برغبة جاء فيه: نظرا لما تعبته مراكز الشباب من دور بارز في تشجيع الشباب على الرياضة والنأي بهم عن الأوقات الاجتماعية الضارة ومساعدة فراغهم بما يفيد المجتمع لبناء جيل قادر على تحمل المسؤولية تجاه وطنه ومواصلة التنمية والإزدهار الذي نسعى اليه، لذا فانني اتقدم بالاقتراح برغبة لإنشاء

الشاهين: يجب تحسين جودة النقل الجماعي



أسامة الشاهين

والجهد المعنية. وأكد عضو مجلس الأمة أسامة الشاهين أن تحسين جودة النقل الجماعي بمختلف مسائله واجب أساسي للتحرك، ولا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية ومركز مالي واستثماري قبل الارتقاء بواقع النقل الجماعي المهترئ والمتخلف بشكل عام، ومن ينظر لحال الحافلات العمومية (الباصات) ومحطات انتظار الركاب وعدم وجود مواعيد محددة لانطلاق الحافلات أو وصولها يصاب بصدمة حقيقية ويعرف سبب التكاثر الشديد على المركبات ورخس القيادة حتى من الوافدين ذوي الدخل المحدود الذين يضطرون لذلك.

كشف النائب أسامة الشاهين عن اقتراحه برغبة جاء فيه: نظرا لما تعبته مراكز الشباب من دور بارز في تشجيع الشباب على الرياضة والنأي بهم عن الأوقات الاجتماعية الضارة ومساعدة فراغهم بما يفيد المجتمع لبناء جيل قادر على تحمل المسؤولية تجاه وطنه ومواصلة التنمية والإزدهار الذي نسعى اليه، لذا فانني اتقدم بالاقتراح برغبة لإنشاء

المناور يسأل عن طباعة المصحف الشريف بالسودان



أسامة المناور

إذا تم توقيع غرامات التأخير المنصوص عليها بالعقد على المطبعة من عدمه.

● تأثبا: بيان كيفية تسليم المصاحف في الكويت و آلية توزيعها مع تزويدي بصور من طلبات التسليم باسم الموظف بالوزارة؛ مع موافاتي بمرافق المسؤل والمخول عن التوقيع على طلبات التسليم والصرف، مع بيان مساهم الوظيفي، ومهام وواجبات تلك الوظيفة.

● خامسا: بيان عما إذا تمت مراجعة تلك المصاحف من عدمه، وفي حال الإجابة بالإيجاب بيان تكلفتة المراجعين مع تزويدي بالقرارات ذات الصلة.

وجه النائب أسامة المناور سؤالاً لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية جمال الشهاب جاء فيه:

● أولا: يرجى تزويدي بصورة عقد الاتفاق الذي تم إبرامه لطباعة المصحف الشريف بالسودان؛ مع بيان إذا كانت هناك ملاحق للعقد من عدمه، وإذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بصور عن تلك الملاحق.

● ثانيا: بيان تاريخ تسليم هذه المصاحف وعما إذا كان قد حدث تأخير في التسليم من عدمه، وإذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى موافاتي بأسباب التأخير وعما

الكدري: «الصحية» تبحث تعديلات «التعاونيات»



د. محمد الكدري

ادارة الجمعيات التعاونية من 21 سنة إلى 25 سنة، واشترط مؤهل الثانوية العامة لما فوق لعضو مجلس ادارة الجمعية التعاونية. وتعديل عدد أعضاء مجلس الإدارة من 7 إلى 10 أعضاء. وتعديل مدة عضوية مجلس الإدارة من 3 إلى 4 سنوات مع إجراء انتخابات كل سنتين، لاختيار عدد 5 أعضاء. وتعديل طريقة الانتخابات ليصبح حق الانتخابات لعدد 3 مرشحين من اصل 5 مرشحين بغوروز في الانتخابات. والتشديد في العقوبات والجزاءات من جنحة إلى جنابة وذلك بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على عشر آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

قال النائب محمد الكدري، مقرر لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية أن اللجنة ستجتمع اليوم بمبنى اتحاد الجمعيات التعاونية وممثلين عن الجمعيات التعاونية للتباحث معهم حول تعديل قانون الجمعيات التعاونية والذي تقدم به وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وذكر الكدري أن اللجنة قد بحثت في اجتماعها السابق مع وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أحمد الرحيب وكذلك وكيل الوزارة محمد الكدري، وعدد من المسؤولين في الوزارة التعديلات المقدمة من الوزارة حول تعديل أحكام قانون الجمعيات التعاونية وكان أبرزها: رفع سن أعضاء مجلس

وفد من المحكمة ينتقل إلى مجلس الأمة للاطلاع على صناديق الانتخابات

المستشار محمد جاسم بن ناجي والمستشار عادل ماجد بورسلي. رافق الوفد من الأمانة العامة مدير إدارة التنسيق والمتابعة خالد الأنصاري وتم تسهيل مهمتهم وتحرير محضر انتقال وتم تشميع الغرف وإغلاقها بعد ذلك.

زار وفد قضائي أئس الأمانة العامة لمجلس الأمة وذلك تنفيذاً لقرار المحكمة الدستورية الصادر في 27 مارس 2012 بالنسبة للطعون الخاصة بانتخابات مجلس الأمة 2012 في الدائرة الأولى والثالثة والرابعة وذلك للاطلاع وفتح الصناديق الانتخابية. ضم الوفد عضوي المحكمة الدستورية

وعليه يجب تفعيل اختصاصات وزارة الأوقاف في الرقابة على المساجد وهي ليست خيارا للوزارة وكل مسجد في البلاد هو مسجد تابع للدولة والحكومة مسؤولة عن تطبيق القانون فيه، مشيراً إلى أنه ليس لوزارة الأوقاف أي عذر إزاء عدم تطبيق القانون. وتابع المسلم: «هناك عدد مساجد حسب المعلومات التي وصلت إلينا لا تراقب ك بعض المساجد في وزارة الدفاع في جهات أخرى لذلك نحن ندعو إلى مراقبة جميع المساجد أي كان موقعها أو تصنيفها أو حتى مصادر تمويل إنشائها سواء عبر أفراد أو من خلال الحكومة سواء كانت للسنة أو للشهية».

الدلال: «الإيداعات» ستحقق مع جميع النواب في المجلس السابق



عبدالله البرغش

لجنة التحقيق المالية، كما التقت اللجنة بممثلين عن البنك المركزي فقد حضر مدير إدارة الرقابة ونائب رئيس وحدة التحريات وهناء زويقي المسؤولة عن إدارة المتابعة الإلكترونية والمصرفية وبحثت اللجنة معهم الكثير من النقاط المرتبطة بعملية الإيداعات منذ تاريخ 4/1 إلى نهاية 2011 وذلك مع جميع أعضاء مجلس الأمة السابق.

ولفت الدلال إلى أن اللجنة لاحظت عدم تعاون البنك المركزي في الرد على الأسئلة التي وجهت إليه والإجابات كانت غير واضحة ومتبورة، وهذا ما دعا اللجنة إلى

تحميل البنك المركزي مسؤولية عدم التجاوب مع أعضاء اللجنة وعدم الإيفاء بكل ما هو مطلوب من البنك، الأمر الذي قد يعوق عمل لجنة التحقيق، مبيناً أن اللجنة نهبت باحتمال لاحق لجلب جميع الوثائق والمعلومات والبيانات المرتبطة بمواضيع نقاط التحقيق المثارة من قبل أعضاء اللجنة. وزار الدلال: والتقت اللجنة بممثلة وزارة الداخلية ومنهم عبد الحميد العوضي عن جهاز أمن الدولة وبحثت معهم المعلومات والتحريات التي وصلت إلى الإدارة وأجهزة الداخلية واللجنة ستكمل اجتماعاتها يوم الأربعاء القادم

الهطلاني: مساءلة الشهاب لم تعلق حتى يحقق العدالة في مراقبة المساجد



د. محمد الهطلاني

الوطنية ونفذ الفتنة، معتبرا أن تصريح الوزير بما يفعله من شفافية ووضوح فإنه يمثل اعترافا بتراخي الوزارة، مشددا على ضرورة العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات وأن يتم تطبيق الرقابة على الجميع. وبين د.الهطلاني أن تصريح وزير الأوقاف يجب أن يعقبه خطوات تنفيذية لإبعاد أي ريبة أو شكوك حول الممارسات التي تتم في دور العبادة، مبينا أنه مطلوب من الوزير من أجل نيل الفتنة وتعزيز الوحدة الوطنية

اصدار قرارات فعالة نحو اضعاف دور وزارة الأوقاف في رقابة دور العبادة، والا فإن المسؤولية لانتزاع قائمة. وبين أن استجواب النائب محمد هايف لم يعلق وبإمكان الوزير اصدار القرارات التي تحقق العدالة، وندعوه إلى تفعيل دور الوزارة، مشددا على أن استجواب لايزال قائما ونحن من سيقدر متى سيقد على ضوء ما يتخذه الوزير من قرارات في الأيام المقبلة. وأكد د.الهطلاني أن انسجام كتلة العدالة مع كتلة الأغلبية لايزال قائما ولا اعتقد أن استجوابا كهذا

المسلم يحذر القياديين من عدم حضور اجتماعات «التحويلات»



د. فيصل المسلم

أمر واجب على الحكومة وليس خيارا لأي من أعضائها. وقال المسلم في تصريح صحافي يوم أمس أن اللجنة عقدت اجتماعها الرابع بحضور العضو المنتخب للهيئة العامة للاستثمار محمد السعد والدي بشهادته كما طلبت من اللجنة موافاتها ببعض البيانات والطلبات خلال اجتماع الاسبوع المقبل. وتخلف عن حضور اجتماع اليوم (أمس) الوكيل المالي المساعد في ديوان

رئيس مجلس الوزراء السابق والوكيل المالي للديوان خالد عبدالسلام البناني دون تقديم أي اعتذار، مشيراً إلى أن أعضاء اللجنة مستغربون هذا الموقف من وكيل الديوان المالي. وأوضح المسلم أن اللجنة وجدت توجيه الدعوة للوكيل المالي خالد عبدالسلام كما تجددت له الآن عبر وسائل الإعلام لحضور اجتماع لجنة التحقيق في التحويلات المالية الخارجية يوم الأربعاء المقبل في تمام الساعة الواحدة ظهرا،

..ويدعو الشهاب لتفعيل القانون على المساجد بمختلف تصنيفاتها

دعا النائب د.فيصل المسلم وزير العدل، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية جمال الشهاب إلى تفعيل نصوص القانون إزاء جميع المساجد بمختلف تصنيفاتها والمبنية من قبل الدولة أو الأفراد سواء كانت تابعة للطائفة السنية أو الشيعية خاصة أن للقانون سيادة، واحترام هذه السيادة ليس خيارا للوزراء المختصين، مؤكداً في الوقت ذاته أن هناك نقضا تشريعيا على أعضاء المجلس سده وهناك نص تنفيذي على اجرة الدولة وبالتالي فإن دور وزارة الأوقاف يجب الأ يقتصر فقط على رقابة المساجد وإنما يمتد لتبنيها للوزارة والتفعل بتعيين الخطباء فيها ومدتها بالكرهية والماء

وعمال الصيانة الدورية. وقال المسلم في تصريح صحافي «اليوم سنكث من قبل بعض الصحافيين حول الاعلانات عن بعض الاستجوابات المزمع تقديمها في الأيام المقبلة وموقف كتلة التنمية والإصلاح البرلمانية من هذه الاستجوابات ونحن سبق أن أعلننا باسم كتلة التنمية أننا سنكون شركاء في استجواب وزير المالية مصطفى الشمالي المزمع تقديمه ما لم يقدم استقالته خلال شهر أبريل». وتابع المسلم «نحن في كتلة التنمية والأصلاح ملتزمون بالاتفاق الأدبي مع كتلة الأغلبية في حال رغبتنا بتقديم أي مساهمة سياسية فإن هذه المساهلة سيتم

عرضها على كتلة الأغلبية خاصة أن النائب د.وليد الطبطبائي قد لوح بمساهلة وزير الداخلية ومتى ما عرمت الكتلة على تقديم هذه المساهلة فإنها ستعرضها على كتلة الأغلبية قبل تقديمها». وأكد المسلم أن الكتلة تحترم حق النواب في تقديم أي مساهلة سياسية وهي مسألة لا تحتمل أي جدل أو نقاش ولا تجر هذا الحق عن أحد فكل مسؤول عن استخدامه لهذا الحق وتوقيت استخدامه، ومحاوره، لافتاً إلى أن «التنمية» مستمرة في التزامها بهذا الحق. وأوضح المسلم «أنه فيما يتعلق بالتلويح بمساهلة وزير العدل

والاوقاف والشؤون الإسلامية جمال الشهاب فإن الكتلة (التنمية والإصلاح) اثار مسالة دور وزارة الاوقاف في مراقبة المساجد وتم توجيه اسئلة برلمانية بهذا الخصوص منذ عهد وزير الاوقاف السابق عبدالله المعروق ورجدت الكتلة توجيه ذات الاسئلة لوزير الاوقاف السابق النوسن عن خلفية ايقاف خطباء المساجد ليقدم جرائم، النظام السوري وتقتيله لشعبه»، مبينا انه سبق للكتلة التلويح بمساءلة وزير الاوقاف السابق على خلفية هذه القضية. ودعا المسلم ووزير الاوقاف الحالي جمال الشهاب إلى تفعيل نصوص القانون فالقانون له سيادة